موبينيل

ORASCOM TELECOM

رئيس لجنة التحديث وكيل اتحاد الصناعات لـ"الحياة":

تنمية الموارد البشرية في صلب تفكير الحكومة ونحن في حاجة إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً

□ *القاهرة – نور القرموطي*

■ بدأ اتحاد الصناعات في مصر تنفيذ المراحل الأولى من عملية النهوض بالصناعة الوطنية، في إطار برنامج التحديث الذي وضع في السابق ولكن لم يفعّل، وتقرر تفعيله بالضرورة قبل الدخول في «مفرمة العولمة».

«الحياة» التقت رئيس لجنة التحديث وكيل الاتحاد شفيق بغدادي الذي كشف عن وضع خطة قومية شاملة للنهوض بالقطاع حتى سنة ٢٠٢٠ وفق برنامج قصير ومتوسط وطويل الأجل.

وقال بغدادي إن مشكلة المصدرين المصريين مع العراق تتجه نحو الحل، لافتاً الى أن مصدرين تلقوا ردوداً من الأمم المتحدة تفيد بحصولهم على مستحقاتهم قريباً بعد تأكيد صحة بياناتهم. وفي ما يأتي نص اللقاء:

● أنت رئيس لجنة تحديث الصناعة في الاتحاد... ما هو الجديد في خطة التحديث وما مدى التنسيق مع مدير برنامج التحديث سليم التلاتلي (تونسي)؟

– هناك تنسيق تام مع كل الجهات المعنية، فموضوع التحديث طويل ويقتضي استمرار العملية من دون إبطاء، إضافة إلى أنه ليس كافياً تحديث الصناعة والمصانع بل العقول والفكر أيضاً، ما يعني النهوض بمؤسسات الدولة واجراء تحديث مؤسسي وتشريعي، لأنه من دون ذلك لا يمكننا التصدير وخلق فرص عمل جديدة، إذ أننا في حاجة إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، ولاذبد من خلق مجالات جديدة في التصدير الذي يتطلب قدرة تنافسية.

● الصادرات توقفت عند ٥.٤ بليون دولار سنوياً والواردات تتزايد حتى وصلت إلى ١٤ بليون دولار، ما هو تعليقك؟

– الحل هو تحديث الصناعة وأن يكون الحكم على التحديث هو بحكم النمو في حجم الصادرات.

● ألست معي أن برنامج تحديث الصناعة كَثُر الحديث عنه منذ سنوات من دون جدوى؟

– نحن نضع اللبنات الصحيحة حالياً وهناك مدير لبرنامج التحديث له خبرة في هذا المجال ونحن نساعده بما نستطيع، وبالتالي نتوقع تطوراً.

● متى سنلحظ هذا التطور... هل قبل سنة ٢٠٠٥ ودخولنا مَفْرمة العولمة؟

– في سنة ٢٠٠٥ نكون بدأنا الطريق الجاد وفي بداية الإنجاز الذي ينبغي أن نستمر فيه لأن المشاكل جميعاً لن يتم حلها في هذه الفترة.

● لكن سير الأمور بهذا الإطار قد يؤدي إلى سلبيات على الصناعة، ما رأيك؟

– نحن في حاجة إلى خطة قومية صناعية متكاملة حتى سنة ٢٠٢٠ مع جدول زمني لمحاسبة المُقصّر ووضع نقطة حساب لما فات ونظام لما هو آت.

● وكيف سيتم ذلك؟

– سنضع خططاً طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، ولكل خطة أوضاعها وتوقيتها، ولا بد من تحديد المرجو حتى لا نخرج من المنافسة العالمية.

● باعتبارك وكيل اتحاد الصناعات، ما هو الجديد في شأن مستحقات المصدرين الى العراق في ظل الأزمة القائمة؟

– هناك تنسيق كامل بين وزارتي الخارجية والتجارة الخارجية والمصدرين، وهناك اتصالات دائمة مع سفير مصر الدائم لدى الأمم المتحدة أحمد أبو الغيط على اعتبار أن الشركات المصرية صدّرت للعراق في إطار القرار ٦٦١ (النفط مقابل الغذاء). ونتوقع انفراجة قريباً علماً أن هناك مصدرين بدأوا التصدير ثانية للعراق بعد تلقيهم ردوداً من الأمم المتحدة.

● هل توصلتم لتقديرات تقريبية لمستحقات الشركات لدى العراق؟

– هي في حدود ٨٠٠ مليون دولار.

● هل أنت راضٍ عن أداء الحكومة الحالية، وما هي مبرراتك؟

– أرى أن الحكومة قامت بواجباتها كاملة خلال فترة توليها المسؤولية منذ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩٩.

الأمثلة كثيرة بمعنى أن الحكم على جدية الحكومة (في مجال الصناعة) له مبرراته فهي قدمت مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والذي رفع الأعباء أمام المستثمر المحلي والعربي والأجنبي وبالتالي جذب الاستثمار.

وفي ما يتعلق بالأمر نفسه هناك حزمة قرارات جديدة أقرتها الحكومة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) الماضي في إطار سياسة تحرير الصرف كتوجه اقتصادي حتى يمكن للمستثمر تقدير الكلفة الاستثمارية للمشروع وحجم استثماراته كون سوق النقد لها محدداتها وإطارها المعمول به.

● هل حقق قانون المناطق الاقتصادية المرجو منه؟

– قد يكون القانون فقد جانباً من التسويق الذي هو من أساسيات التنفيذ، وقد يكون الوقت منذ إقرار القانون غير كاف لإنجاح مراحله المرجوة، وأعتقد أن المستثمرين محلياً ودولياً لمسوا أثر القانون خصوصاً في الفترة الأخيرة. يكفي ان القانون أرسى قواعد إضافية للاستثمار الذي هو تحديث للفكر والعقول.

● لماذا لا يلمس المواطن ما تم إنجازه؟

– أنت على علم بما جرى في العالم في الأعوام الثلاثة الماضية، فمصر ما لبثت أن فاقت من حادث السياحة في الأقصر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٧، حتى

شفيق بغدادي.

جاءت أحداث جنوب شرقي آسيا، ثم أحداث أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، إلى ضرب العراق، والأخيرتان كان لهما أثرٌ بالغ في الحد جزئياً من الاستثمارات الآتية. وعلى اعتبار أن مصر جزء من العالم فقد تأثرت، هل تعلم أن حجم الاستثمارات الخارجية في الدول النامية كان عام ٢٠٠١ نحو ١٧٥ بليون دولار وتراجع إلى ١٦٩ بليوناً عام ٢٠٠٢؟ والتباطؤ الاستثماري في العالم واضح للجميع وبالتالي علينا بذل الجهد لنكون على خريطة الاستثمار في العالم بطرح تيسيرات جاذبة ومن بينها قانون المناطق الاقتصادية الخاصة.

● لكن هناك بعض القوانين لم تقرها الحكومة على رغم الحديث عنها منذ أعوام، أليس ذلك عامل طرد وفقد ثقة بين المستثمر والحكومة؟

– ما قلته كان حتى العام الماضي، لكن الحكومة حالياً نحو إقرار وتفعيل تشريعات جديدة مثل قانون الجمارك والضرائب لإزالة التشوهات القائمة في مجالات عدة، إضافة إلى ما اتخذ في شأن سرعة إجراءات التقاضي لحسم المنازعات في وقت قياسي جداً، والنظر بجدية في إنشاء محاكم تجارية وهو أمر لم يكن وارداً، ذلك يعني أن مستوى الأداء الإداري وتنمية الموارد البشرية هو في صلب تفكير الحكومة وبالتالي هناك إعادة نظر في قوانين اقتصادية عدة لجذب الاستثمارات وزيادتها إلى ٢٥ بليون جنيه حتى سنة ٢٠٠٦.

● تحدثت سابقاً عن سعر الصرف، هل تلمس ميزاته حالياً؟

– بالتأكيد، وبعد مرور خمسة شهور لمس الجميع تقارباً شديداً بين سعر الدولار في البنوك وسعره في السوق الخفية، لا يتجاوز الفارق ١٥ قرشاً، علماً أن الفارق عقب تحرير الصرف كان يقارب الجنيه (مئة قرش)، نظراً لأن الطلب على السوق الخفية كان كبيراً وبالتالي استغل التجار الفرصة وغالوا في سعر الدولار الذي تجاوز ٦٥٠ قرشاً في السوق الخفية، في الوقت الذي بدأت البنوك حالياً في تلبية طلبات المستثمرين وبالتالي قلّ الطلب على الدولار في السوق الخفية. وبدأت البنوك فعلياً في فتح الاعتمادات المطلوبة إضافة إلى أن المستثمر يشعر حالياً بأمان في شأن تحويل أرباحه إلى الخارج بحرية كاملة.

● ما هي، في اعتقادك، أسباب الانتقادات الحادة الموجهة لأداء الحكومة؟

– الانتقاد سهل جداً لكن لو نظرت للأمور بعين خبير ومتخصص للمست الواقع. وقت تحرير سعر الصرف اشتد الانتقاد للحكومة بدعوى أن التوقيت غير مناسب، في ظل تهديد العراق، وتوقع المنتقدون أن يصل سعر الدولار إلى أكثر من ٧٠٠ قرش، لكن الآن السوق شبه مستقرة والدولار في وضعه الطبيعي من دون مبالغة على رغم ما حدث في العراق.

● الجدل دائر في شأن المتعثرين والفارين... ما تصورك للوضع القائم؟

– أيضاً قضية المتعثرين كانت سبباً مباشراً لانتقاد الحكومة، وما زالت، لكن قد يكون تعاطي الحكومة مع القضية إيجابياً، ولو نظرنا إلى بداية المشكلة قبل عامين إثر فرار رجال أعمال بارزين توقعنا تأثيراً سلبياً «بلا حدود» على الاقتصاد وهروباً مزدوجاً للاستثمار الصادر والوارد وبالتالي وقف عجلة الاقتصاد القومي، لكن إجراءات الحكومة ساندت الاقتصاد ولم يشعر رجل الشارع بالهزة إلا نادراً.

● لكن للرأي العام دور في فتح ملفات المتعثرين من باب التساؤل: لماذا يفرون وكيف؟ على رغم استيلائهم على ١٥ بليون جنيه من البنوك؟

– أعتقد أن تأثير قضية المتعثرين على الرأي العام انحصر في تصنيف الرأي العام للفارين بأنهم ليسوا من رجال الأعمال وقد يكون بعضهم من رجال النصب والاحتيال، فالبنوك وقفت بجانب هؤلاء لكنهم للأسف خانوا وطنهم.

● ما تصورك لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة؟

– أنا من مؤيدي تنفيذها سريعاً فهي ستعطي اقتصادنا ميزة تنافسية كبيرة، ولا ننسى أننا نسعى بجدية في هذا الشأن منذ عام ١٩٩٧.

● **وما مدى استفادة الاقتصاد القومي وهل هذه الاستفادة سياسية أم اقتصادية؟**

– الاستفادة تشمل المجالين، لكنني لست مع من يرددوا أن اتفاقية المنطقة الحرة هي الثمن السياسي، الولايات المتحدة لا تبني إطلاقاً علاقاتها الاقتصادية إلا إذا جنت ثمار هذه العلاقة، وكذلك نحن، فالحكومة تضع في حساباتها مصلحة البلاد العليا، وبالتالي سيتم التفاوض قريباً على إقرار اتفاقية من النوع العميق (التعاون أكثر من الثنائي) وليس المُسطح (التعاون الثنائي فقط)، فالولايات المتحدة تمتلك ثُلث اقتصاد العالم وهناك ٢٥٠ مليون شخص قادر، وعلينا استغلال الظروف لمصلحتنا.

ثلاث سنوات على فتح ملف المتعثرين: الحال كما هي... والبليدي محط الأنظار

□ تعالت أصوات اقتصاديين وقانونيين بضرورة حسم ملف المتعثرين الذي يكمل الاسبوع المقبل ثلاث سنوات على بدء طرحه للنقاش العام عقب مصالحة بين حكومة الدكتور عاطف عبيد ومنظمات الأعمال بعد جفاء بين حكومة الدكتور كمال الجنزوري والمنظمات نفسها. ويتزامن ذلك مع مطالبة مصرفيين بالنظر جدياً الى فوائد الديون المتعثرة التي قد تصل الى قيمة المبلغ الأصلي ما يتعذر على المتعثر سداد تلك الفوائد لأنه لا يمكنه أساساً سداد الدين الأصلي.

□ *القاهرة – نور القرموطي*

■ ماذا يحدث في مصر؟ سؤال استحوذ على الأوساط الاقتصادية الاسبوع الماضي بسبب ملف المتعثرين الفارين وغير الجادين في آن. فالملف الذي أُعيد فتحه بقوة عقب عودة رجل الأعمال مصطفى البليدي المدين للمصارف بنحو ٢٠٠ مليون جنيه، تمر في ٢٦ حزيران (يونيو) الجاري ٣ سنوات على بداية فتحه رسمياً وطرحه كقضية رئيسية في الاجتماعات التي تضم رئيس الحكومة، ومنظمات الأعمال اذ كان الاجتماع الاول في ٢٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

واعتقد الجميع في غمرة الاجتماعات الحكومية ومنظمات الأعمال أن عام ٢٠٠١ سيحلُ من دون مشاكل، وستحصل المصارف على حقوقها ورجال الأعمال غير الجادين سيسددون ما عليهم، والأوضاع ستكون مستقرة تماماً، لكن لا شيء من الطرح السابق تحقّق. فحتى ٢٦ حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٢ صدر نحو ٢١٤١ تصريحاً (حسب الصحف) لرئيس الحكومة والمجموعة الاقتصادية، ورؤساء المنظمات والمصرفيين في شأن المتعثرين وإمكان حل مشاكلهم، ثم هدأت التصريحات حتى آذار (مارس) الماضي إلى أن اثيرت لتصل إلى ذروتها الاسبوع الماضي من دون تحقيق أي شيء ملموس.

الأسماء المتكررة

وكان مضمون التصريحات الأخيرة مشابهاً لمضمونها العام الماضي والسابق عليه. لا جديد سوى فقط مجرد تغيير الاسماء مرة رامي لكح، وأخرى مصطفى البليدي، وثالثة حاتم الهواري، علماً أن التصريحات الصادرة تشمل القضية برمتها وليس شخصاً بعينه، وبقي في ذهن الاقتصاديين والرأي العام عموماً أن رامي لكح مدين بـ١٣٠٠ مليون جنيه، واسحق حكيم ٢٠٠ مليون جنيه، مارك فهمي ٣٧ مليون جنيه ومجدي يعقوب ٣٠٠ مليون جنيه، على رغم أن الحكومة تعلن بين فترة وأخرى أن هناك حالات تسوية ستتم وأن البنوك باعت أصولاً لمدينين لها لكن لا يلحظ الجميع أي تطور.

من جهة أخرى انتهز قانونيون وأعضاء في منظمات أعمال فتح ملف المتعثرين لينتقدوا بشدة قانون المصارف الجديد وسط إشادة بوضع القانون نصاً ضمن أحكامه يُجيز التصالح مع أصحاب القروض المتعثرين المنظورة قضاياهم أمام المحاكم ولم تصدر في شأنها أحكام نهائية شرط سداد ما عليهم من أموال للبنوك وانقضاء الدعوى المقامة ضدهم.

ويرى هؤلاء ان هذا النص يفتح الباب أمام الفارين من اصحاب القروض المتعثرين العودة لتسوية اوضاعهم مع المصارف وهو بديل اكثر واقعية من اتخاذ التدابير البوليسية للعودة من خلال الانتربول، كما ان هذا النص يضع الأمور في نصابها السليم، لأن المتعثرين وقعوا تحت خطأ سببه إما المقترض نفسه لسوء ادارته او البنك الذي لم يدرس مشاريع المقترضين إذ أن الدراسة الواعية لجدوى المشروع هي الضامنة الاساسية لاسترداد المصرف امواله، فيما يرى مصرفي بارز أن ما تطلبه المصارف للتسوية ليس فقط الاموال المقترضة بل الفوائد المستحقة عليها وهو ما لا يستطيع المتعثر سداده نهائياً إذ أن الفوائد قد تصل الى قيمة المبلغ المقترض إضافة الى تغيير سعر الدولار وقت الاقتراض مقارنة مع وقت السداد.

في الوقت نفسه يرى قانونيون أن البلاد لم تكن في حاجة الى مثل هذا القانون ويشير المستشار حسن احمد عمر المحامي امام الدستورية والنقض ان قانون المصارف بالفعل لم يأت بجديد لحل المشاكل العالقة في القطاع المصرفي وان القانون القديم لو طُبِّق تطبيقاً صحيحاً لكان كافياً في حل هذه المشاكل على اساس ان العلاقة بين العميل والمصرف يحكمها القانون المدني وليس القانون الجنائي إلا في حالة واحدة هي حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٥ الخاصة باعطاء بيانات غير صحيحة للحصول على تسهيلات ائتمانية بغير وجه حق.

والأمر الثاني يتعلق بالطلب الخاص بتحريك الدعوى الجنائية بناء على طلب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وفق القانون القائم وطبقاً للمادة ٦٥، بعد أخذ رأي محافظ المركزي فإن هذا النص لا يتعلق بموظفي المصارف فحسب وإنما ايضاً بعملاء المصرف فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية ضد عملاء المصرف قبل صدور مثل ذلك الطلب، وذلك تطبيقاً للقاعدة الاصولية التي تقضي بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ويرى عمر أن هاتين المادتين تتكفلان بتسوية الامور المثيرة للجدل حالياً خارج نطاق القانون الجنائي وان التسوية تتم في إطار احكام العقود بين العملاء والبنك التي تُنظم احكام القانون المدني، وهو ما يمكنه حسم الجدل القائم حالياً ضد المتعثرين. وبالتالي حل المشكلة نهائياً. ويشدد عمر على تأكيد أننا لسنا في حاجة الى قانون جديد فقط علينا النظر بدقة الى القانون القديم.

وسط هذا الجدل المتلاحق سواء في تعاطي الدولة مع قضية المتعثرين الفارين وعدم نجاحها حتى الآن في تسوية أزمة العائد رقم واحد (البليدي) الذي هو محط انظار كل الفارين لمعرفة ما ستؤول اليه الاوضاع وماذا ستفعل الحكومة معه بعد عودته الاسبوع الماضي، والانتقادات الموجهة إلى بنود قانون المصارف الجديد الخاص بالتعثر يكون هناك أكثر من طرح، (حسب رئيس احدى منظمات الاعمال) لكن الأبرز أن تُصاحب عملية المصالحة التي تقوم بها الحكومة مع نفسها أولاً ومع منظمات الأعمال والرأي العام مصارحة بالأوضاع القائمة. ويرى الحكوميون الأوضاع وردية، فيما ترى غالبية القطاع الخاص أن أزمة الثقة لا تزال قائمة، وقد تتجاوز الحدود الآمنة لو لم تتم معالجة الأمور بحكمة وشفافية في ظل قناعة أن الحكومة الحالية إذا كانت أخطأت في العامين الأخيرين فهي في الطريق شبه الصحيح لإصلاح ما يمكن إصلاحه. أما إذا بقيت الحكومة على حالها فإن السنة الثالثة لفتح ملف المتعثرين ستنقضي وتأتي الرابعة والخامسة والملف قائم، وقد يتحول إلى ظاهرة تؤرق الرأي العام عموماً والوسط الاقتصادي خصوصاً.

الاقتصاد في اسبوع

مشكلة التعثر المصرفي ليست في الحدود الآمنة واستبعاد عودة العمالة من السعودية والعراق

■ للأسبوع الثالث على التوالي، استحوذت قضية التعثر المصرفي على اهتمام الأوساط المعنية، وسط خلاف في شأن السياسات المطروحة للخروج من أزمة الديون المتعثرة، وفي الوقت الذي استبعد فيه وزير القوى العاملة احمد العماوي عودة العمالة من العراق والسعودية لرغبة تلك العمالة في البقاء هناك.

وشدد الخبراء على ضرورة التصدي لمشكلة التعثر المصرفي سريعاً، خصوصاً أن اجمالي الديون المتعثرة في القطاعين العام والخاص تشير الى انها ليست في الحدود الآمنة، ومن الصعوبة تنشيط الدور الاقتصادي من دون جهاز مصرفي نشط. وقال الخبراء ان المشكلة لا تزال تؤثر بشدة في الأداء المالي للبنوك وفي قدرة الشركات على الاستمرار في نشاطها.

وقالت صحف عدة انه على رغم ان التعثر يرجع اساساً للتباطؤ الذي يشهده الاقتصاد منذ أعوام، الا انه لم تتم حتى الآن مواجهته من خلال قواعد واضحة لتسهم في تحقيق المصلحة العامة للبلاد. وعجز الخبراء عن تحديد حجم التعثر المصرفي ونسبته من اجمالي القروض في الجهاز المصرفي، الذي لا يزال يعتمد على تقديرات واستنتاجات لا توضح الحجم الحقيقي للتعثر.

في الاطار نفسه اكدت «المساء» أن السياسات المطروحة للخروج من ازمة الديون المتعثرة تتناقض وبعضها، فالآثار الايجابية تقابلها آثار عكسية، في حين يرى البعض ان اتباع سياسة توسعية لتنشيط الاقتصاد القومي هو الحل، ويرى آخرون أن المشكلة تقف عائقاً امام تفعيل الحلول، فالخروج من حال الركود يتطلب العودة الى ضخ ائتمان جديد، والبنوك لا تستطيع خفض سعر الفائدة على القروض لأن مواردها الحالية تكفي بالكاد لتغطية الفوائد على الودائع، خصوصاً ان الكثير من هذه البنوك مطالب باقتطاع جزء من ارباحه لتحويله الى جانب المخصصات التي تغطي القروض المتعثرة.

وأرسلت «الأهرام» رسالة الى رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد مضمونها، ان رجلَ اعمال بارزاً وفاراً عاد من الخارج وابدى استعداداً لسداد مديونياته للبنوك كبداية سلسلة عودة الفارين الآخرين. وتسألت الصحيفة: كم من الـ٣٥ بليون جنيه «المنهوبة» يمكن اعادتها للبنوك، الاجابة المتفائلة ٢٠ بليون جنيه فقط.

وتتوقع الصحيفة عودة رجل الاعمال الفار (رامي لكح) الى البلاد لسداد ١.٣ بليون جنيه للبنوك او الاستعانة بتلك المديونية في اصلاح تطوير التعليم في ظل مناقشات واسعة داخل البرلمان الاسبوع الماضي لزيادة اعتمادات القطاع ببليون جنيه لتشييد مدارس.

الصندوق الاجتماعي

وفي جهة اخرى للتعثر، يسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية اغلاق ملف التعثر نهائياً (أصحاب المشاريع الصغيرة) من خلال حل مشاكل الجميع ووقف التدابير القانونية ضدهم شرط ان تكون اسباب التعثر لا ارادية.

وحسب الامين العام للصندوق هاني سيف النصر تصل حالات التعثر الى ٨٢٠٠ حالة تم حسم ٣٥ في المئة منها ويجري البحث في الحالات المتبقية. وشدد سيف النصر على أنه لا تهاون مع المتعثرين، أما من تعثروا لاسباب خارجة عن ارادتهم فسيتم حل مشاكلهم إما بإعادة جدولة الدين أو بإسقاط الفوائد أو جزء من الدين، بل يمكن اسقاط القرض كله في الحالات الانسانية مثل وفاة المستفيد او اصابته بمرض مزمن.

العمالة والبرلمان

نقلت «الوفد» عن وزير القوى العاملة احمد العماوي نفيه عودة العمالة المصرية من العراق بعد الاحداث الاخيرة، وتأكيده استمرار التنسيق مع مكاتب المستشارين العماليين في دول الخليج والاردن للقضاء على صعوبات تواجه العمالة المصرية في هذه الدول. واشار الى عدم رغبة العاملين المصريين في العراق والسعودية العودة الى البلاد، لافتاً الى عدم وجود أزمة عمالة عائدة من الخارج.

وقالت «الأخبار» إن محمد أبو العينين رئيس لجنة الاسكان في البرلمان استطاع اطلاع المجلس على تقرير خطير فيه أن ١٨ في المئة من إجمالي المباني في البلاد تم بناؤها قبل عام ١٩٦٠، ما يعني انتهاء عمرها الافتراضي في حال عدم القيام بأعمال الصيانة. وأكد أن التحدي التمويلي يتمثل في عدم وجود موارد مالية للقيام بأعمال الصيانة الوقائية والاصلاحات لدى الملاك او المستأجرين نظراً لضعف القيمة الايجارية وان هناك تحدياً آخر ممثلاً في ضعف امكانات الادارات الهندسية لتنفيذ قرارات الترميم والهدم وعلى الحكومة مراعاة ذلك.

اخبار الشركات

"موبينيل" ترعى احتفالية الأمم المتحدة بيوم البيئة العالمي

● استمراراً لتطبيق شعار «العمل لمجتمع أفضل مسؤولية في يد الجميع» بادرت «المصرية لخدمات التلفون المحمول» (موبينيل) الى رعاية احتفالية الامم المتحدة بيوم البيئة العالمي. وكانت «موبينيل» اول شركة اتصالات محمولة في مصر والشرق الاوسط تحصل على شهادة الايزو ١٤٠٠١ في تموز (يوليو) ٢٠٠١، تتويجاً لجهودها المتواصلة من أجل الحفاظ على البيئة وصحة المشتركين.

وقال السيد عثمان سلطان العضو المنتدب «كون موبينيل اول شركة اتصالات في مصر والشرق الاوسط تحصل على شهادة الجودة المتعلقة بصحة الناس وبالحفاظ على البيئة، التزمنا بمواصلة الجهود داخل الشركة للعمل على الحفاظ على هذا المستوى من ناحية العمليات وتشغيل الشبكة وغيرها من مستويات العمل والادارة».

المحافظ وهشام طلعت.

محافظ الاسكندرية يزور مشروع سان ستيفانو

● في اطار زياراته الميدانية لأهم المشاريع في محافظة الاسكندرية زار اللواء محمد عبدالسلام المحجوب محافظ الاقليم مشروع سان ستيفانو في الاسكندرية، وأعرب عن اعجابه بالمستوى الذي وصل اليه تنفيذ المشروع وقدم هشام طلعت مصطفى رئيس مجلس ادارة شركة سان ستيفانو للاستثمار العقاري شرحاً تفصيلياً لمراحل التنفيذ والاضافة المنتظرة الى السياحة والى الاسكندرية كمنطقة جذب سياحية عالمية.

شيراتون ترافلايت أحدث برامج فنادق شيراتون

● أطلقت فنادق ومنتجعات «ستاروود العالمية» برنامجها «شيراتون ترافلايت» الجديد المصمم خصيصاً لرجال الأعمال. يهدف البرنامج الى التيسير على رجال الأعمال دائمي السفر، حيث يتيح لهم حمل أقل الامتعة خلال أسفارهم، ان برنامج «شيراتون ترافلايت» الجديد متاح في كل فنادق شيراتون في اوروبا وافريقيا والشرق الاوسط.

وجاء تصميم برنامج «شيراتون ترافلايت» نتيجة استفتاءات واسعة النطاق مع ما يزيد على ٩٠٠ من معتادي السفر من رجال الاعمال، حيث سئلوا عما يمكن استحداثه من خدمات تساهم في الحد من ضغوط السفر.

"فودافون مصر" تطرح خدمة جديدة للاتصالات بالانترنت

● طرحت «فودافون مصر» خدمة جديدة للاتصال بشبكة الانترنت اعتماداً على تركيب بطاقة داخل الكومبيوتر الشخصي المحمول بما يضمن بقاء المستخدم على اتصال دائم بالشبكة.

وأوضح مدير التسويق حاتم دويدار ان الخدمة الجديدة تتضمن عدداً من الوظائف التي تهدف إلى بقاء العاملين ورجال الاعمال على اتصال دائم بمكاتبهم وبقواعد البيانات الخاصة بمؤسساتهم للحصول على أية معلومة في أي وقت ومن أي مكان. واشار الى أن الخدمة الجديدة تتيح للمستخدم النهائي الحصول على وظائف أساسية في مقدمها تطوير الاتصال بالانترنت عبر جهاز الكومبيوتر وهي مصممة لتلبية حاجات الافراد او مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة والتي تحتاج الى تصفح دائم لشبكة الانترنت وارسال واستقبال البريد الالكتروني علاوة على اتاحة ارسال الرسائل القصيرة من الحاسب الشخصي الخاص بالمستخدم.

الريتز كارلتون - شرم الشيخ أفضل خامس فندق في المنطقة

● اختير فندق الريتز كارلتون – شرم الشيخ كأفضل خامس فندق في منطقة افريقيا والشرق الاوسط. وقال ريكو دي بلانك المدير العام للفندق: هذه ثالث جائزة يحصل عليها الفندق في مجال الخدمة الفندقية المميزة ما يؤكد على أن جودة الخدمة في فندقنا ليست هدفا قصير الاجل بل جزء من منهج يسير عليه جميع العاملين ما يسمح لهم بتحقيق افضل مستوى للخدمة يرضي العميل والعاملين في هذه الصناعة.

احتفاء باليوبيل الفضي لمدير الخطوط البريطانية - مصر

اينال صبري.

● كرم العاملون في «الخطوط الجوية البريطانية» السيد اينال صبري مدير «البريطانية» في مصر لمناسبة مرور ٢٥ عاماً على خدمته في الشركة. وتدرج صبري في مناصب عدة الى أن أصبح أول مدير مصري الجنسية يدير الشركة في مصر والاسكندرية. وحضر الاحتفال نيل ستيفين مدير «الخطوط الجوية البريطانية» لشمال وشرق افريقيا وجزر الهند، وسلّم صبري شهادة فخرية موقعة من لورد مارشال رئيس ادارة «الخطوط الجوية البريطانية».

وقال في المناسبة: «من دواعي سروري أن اعمل في الخطوط البريطانية وان اشاهد التغييرات التي طرأت على الشركة في فترة الـ٢٥ عاماً الماضية وما تم من تطورات لتنال سمعتها التي تستحقها كشركة طيران عالمية ذات طابع خاص ومتميز».

"راية" المصرية تقوم بـ"ميكنة" "إعمار البيادر" السعودية

● كلفت شركة «اعمار البيادر»، الشركة القابضة لإحدى كبرى مجموعة شركات العقارات والبناء في السعودية، فريق عمل «راية المصرية» في السعودية بتنفيذ مشروع لـ«ميكنة» سبل العمل في الشركة بالاضافة الى مجموعة شركاتها التي تتضمن دار الاركان للتنمية العقارية ومنازل للتشييد والبناء ومملكة التقسيط للتمويل العقاري وخدمات السداد. وقال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب لمجموعة شركات «راية القابضة»، الرائدة اقليمياً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدحت خليل إنه بموجب التعاقد سيقوم فريق «راية للخدمات الفنية المتخصصة والاستشارات» بتنفيذ مجموعة تطبيقات «اوراكل» المالية والمشتريات والمخازن والمرتبات والمشاريع. في الوقت نفسه سيطور فريق عمل «راية للبرمجيات» برنامجاً لإدارة الاستثمارات يتابع انشطة الاستثمار بالتوافق مع تطبيقات «اوراكل» المالية. وتم تأسيس فرع «راية» في السعودية بمشاركة مجموعة من رجال الاعمال السعوديين.